مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: سياسات الدول لمواجهة الهجرة غير الشرعية سياسة الاتحاد الأوربي انموذجاً
اسم الكاتب: ألاء محمد حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7844
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 12:40 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

DOI: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i31.45

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

" سياسات الدول لمواجهة الهجرة غير الشرعية سياسة الاتحاد الأوربي انموذجاً"

"The policies of countries to confront illegal migration: the European Union policy as a model."

Alaa Mohammed Hassan
Tikrit University / College of Political Science

ألاء محمد حسن*
[a] جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 10 Jan. 2023
- Accepted 13 Feb. 2023
- Available online 31 March. 2023

Keywords:
- illegal immigration
- State policies
-European Union

©2023 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: Illegal immigration it is one of the challenges facing many countries Especially the countries of the European Union Which is one of the most countries reception of illegal immigrants, And it is caused by many reasons to Some of them are economic related to low level the living, Some of them are political Related to the tyranny and domination of some regimes, Some are security related to insecurity such as conflicts and wars, Some of them are related to drought and floods, Some are as healthy as a pandemic , illegal immigration leaves its effects on the countries receiving immigration, Including economic effects security and social and health. And to face the effects and repercussions of illegal immigration, the European Union has resorted to many policies to limit or stop it.

*Corresponding Author: Alaa Hassan Mohammed , E-Mail: Allamhmad444@gmail.com ,
Tel:xxx , Affiliation: Tikrit University / College of Political Science .

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : 10/ كانون الثاني /2023
– القبول : 13/ شباط /2023
– النشر المباشر: 31/اذار/2023

الكلمات المفتاحية :
- الهجرة غير الشرعية
– سياسات الدول
–الاتحاد الأوربي.

الخلاصة : الهجرة غير الشرعية هي واحدة من التحديات التي تواجها العديد من الدول لا سيما دول الاتحاد الأوربي التي تعد من أكثر الدول استقبالاً للمهاجرين غير الشرعيين، وتكون ناتجة عن العديد من الأسباب بعضها اقتصادية تتعلق بتدني مستوى المعيشة، وبعضها سياسية تتعلق بتسلط واستبداد بعض الأنظمة، وبعضها أمنية تتعلق بانعدام الأمن كالنزاعات والحروب، وبعضها بيئية تتعلق بالجفاف والفيضانات، وبعضها صحية كالأوبئة، فالهجرة غير الشرعية تترك آثارها على الدول المستقبلة للهجرة ومنها اثار اقتصادية واجتماعية وأمنية وصحية، ولمواجهة الآثار والتداعيات التي تترتب على الهجرة غير الشرعية لجأ الاتحاد الأوربي إلى وضع العديد من السياسات للحد منها أو وقفها.

المقدمة:

الهجرة غير الشرعية هي واحدة من التحديات التي تواجها العديد من الدول لا سيما دول الاتحاد الأوربي الذي يشهد تدفق المهاجرين غير الشرعيين من العديد من دول العالم التي تشهد أوضاعاً اقتصادية متدهورة كالفقر والبطالة، وأوضاع سياسية تتميز بانعدام الأمن نتيجة للنزاعات والحروب فهذه الأوضاع تدفع الشخص إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل أو بحثاً عن الأمن ...الخ. وأصبحت تشكل خطراً على الدول المستقبلة للمهاجرين نتيجة الآثار المرتبة على هذه الهجرة على كافة الجوانب الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية، فالمهاجر يسلك منافذ بصورة غير قانونية أو مخالفة للقانون أو تزوير وثائقه أي تسلل عبر المنافذ البرية أو البحرية أو الجوية، ومن أكثر الدول التي تشهد استقبالاً للمهاجرين غير الشرعيين هي الدول الأوربية، فلجأت الاتحاد الأوربي إلى إتباع العديد من السياسات للحد من الهجرة غير الشرعية ومنها تقديم المساعدات للمهاجرين والعمل على تحسين الظروف المعيشية للفقراء لمعالجة الأسباب الأساسية للهجرة.

ألأهمية: تكمن أهمية البحث في توضيح أهم السياسات التي أتعبها الاتحاد الأوربي لمعالجة الهجرة غير الشرعية والحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين سواء كانت السياسات التي اتبعها عن طريق الاحتجاز أو الترحيل أو إتباع سياسة الإنفاق على المشروعات الإنمائية لمعالجة الأسباب الأساسية للهجرة.

الإشكالية: يناقش هذا البحث السياسات التي اتبعها الاتحاد الأوربي للتصدي للهجرة غير الشرعية، وبالتالي نطرح في هذا البحث التساؤلات التالية:

1-ما هي الهجرة غير الشرعية؟

2-ما هي أسباب الهجرة غير الشرعية؟

3-ما هي أنواعها؟

4-ما هي آثارها؟

5-ما هي السياسات التي اتبعها الاتحاد الأوربي لمواجهة وللتصدي للهجرة غير الشرعية؟

الفرضية: للإجابة على الإشكالية المذكورة أعلاه تم صياغة الفرضية الآتية: أن سياسة الاتحاد الأوربية لعبت دوراً مهماً للتصدي للهجرة غير الشرعية والتقليل من أعداد المهاجرين غير الشرعيين المتجهين إلى دول الاتحاد الأوربي.

مناهج البحث: تم الاعتماد على المنهج الوصفي لوصف أهم السياسات التي اتبعها الاتحاد الأوربي لغرض معالجة الهجرة غير الشرعية التي تطال دول الاتحاد الأوربي ، وتم الاعتماد على المنهج الإحصائي لغرض بيان أعداد المهاجرين غير الشرعيين القاصدين دول الاتحاد الأوربي.

المطلب الأول:ماهية الهجرة غير الشرعية

شهدت العديد من الدول تدفق لعدد من المهاجرين غير الشرعيين لاسيما دول الاتحاد الأوربي التي لجأ إليها العديد من المهاجرين خاصة من الدول كليبيا المغرب الجزائر وغالبا ما يسلك هؤلاء المهاجرين مسالك ومنافذ غير قانونية أي مخالفة لمناطق العبور وذلك من خلال تزوير وثائق العبور أو دخول إلى الدولة عن طريق التسلل.

ماهية الهجرة غير الشرعية

تعرف الهجرة غير الشرعية وفق المفوضية الأوربية بأنها (كل دخول عن طريق البر أو البحر أو الجو إلى إقليم دولة عضو بطريقة غير قانونية بواسطة وثائق مزورة أو بمساعدة عدة شبكات الجريمة المنظمة أو من خلال الدخول بطريقة قانونية من خلال موافقة السلطات بالحصول على تأشيرة ومن ثم

البقاء بعد انقضاء الفترة المحددة، أو تغيير غرض الزيارة فيقيمون فيها دون موافقة السلطات، وطالبوا اللجوء السياسي الذين لا يحصلون على الموافقة على طلبهم لكنهم يبقون في البلاد)[1].

الهجرة غير الشرعية هي مخالفة للقوانين المعمول بها في تنظيم دخول الأجانب، وهي حركة الأفراد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون، ظهر في بداية القرن العشرين ولها العديد من المسميات **(غير قانونية)(سرية)(الحرقة)** * وتنامت هذه الهجرة في النصف الثاني من القرن العشرين في الثلث الأخير منه واعتبرت كمشكلة دولية[2].

الهجرة غير الشرعية هي مخالفة للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، وتتم بطرق غير قانونية لصعوبة السفر وتتم دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك وتتم بطرق التسلل عبر الطرق الصحراوية، الجبلية، البحار، المناطق الساحلية. إن دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محدودة وبقاؤه فيها إلى بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كان يكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة، زيارة أقارب، ثم المكوث والاستقرار في الدولة المستضيفة، أو دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية لغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين وتهديد امن الدولة وهذا يقترن بالعمليات الإرهابية[3].

---

1. نور الدين فلاك،معضلة الهجرة غير الشرعية بين الأطر المفاهيمية والمقاربات النظرية،**مجلة الناقد للدراسات السياسية** ،المجلد5،العدد2،(الجزائر :2022)،ص368.

* **الحرقة** مصطلح يطلق على الهجرة غير الشرعية ويراد به أن المهاجر يقطع كافة الروابط التي تربطه ببلده لإيجاد هوية جديدة في بلدان المستقبلة.

2. فتحية كركوش،"الحرقة"أو إشكالية الاحتواء والبحث عن الهوية(دراسة تحليلية) في مؤتمر :**موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم الإسلامي (أبحاث محكمة)**،المؤتمر الدولي الثاني لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية ،جامعة زايد،دبي،25-27/شباط 2013،ص132.

3. احمد عبد الله الماضي،ناظر احمد منديل،الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي العام،**مجلة جامعة تكريت للحقوق**،السنة1،المجلد1،العدد2،(تكريت:2017)،ص31.

وتعد هذه الهجرة من المشكلات التي تواجهها دول الشمال والجنوب على حد سواء، نظرا لارتفاع أعدادها بشكل مذهل من دول الجنوب، وبصفة خاصة الجزائر، التي تحولت في المدة الأخيرة من منطقة عبور لهجرة غير شرعية قادمة من الدول الأفريقية عبر الصحراء إلى دولة مصدرة لها من شبابها، نحو الدول الأوربية خاصة ايطاليا ، فرنسا، اسبانيا [1].

وسميت بالهجرة غير قانونية كونها مخالفة للقوانين التي تضعها الدول في مسالة عبور الحدود على اعتبار إنها تتم بصورة خفية عن أعين حراس الحدود، فالمهاجر بهذه الطريقة يدخل الدولة المقصودة ويعيش فيها خلسة، لكن مع تعدد تسميات هذا النوع من الهجرة الغير شرعية فان المنظمات الدولية غير حكومية ترفضها جميعا لكون تسمية غبر قانونية أو غير شرعية يتنافى مع المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان التي تنص على انه (لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة يحق لكل فرد إن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده كما يحق له العودة إليه).فالهجرة غير الشرعية تعني خروج المواطن من إقليم دولته عبر المنافذ غير الشرعية المخصصة أو منفذ شرعي باستخدام وثائق مزورة[2].

اخذ مفهوم الهجرة غير الشرعية يرتبط بمصطلح الأمن البشري، ثم اخذ مصطلح الهجرة غير الشرعية يرتبط بمفهوم الاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، فالهجرة غير الشرعية تعني دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البر، الجو، البحر. ولا يحمل تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة. وأصبحت قضية الهجرة غير الشرعية تشكل اخطر القضايا، التي تؤرق المجتمع الدولي، وأصدرت منظمة الأمم المتحدة تقرير

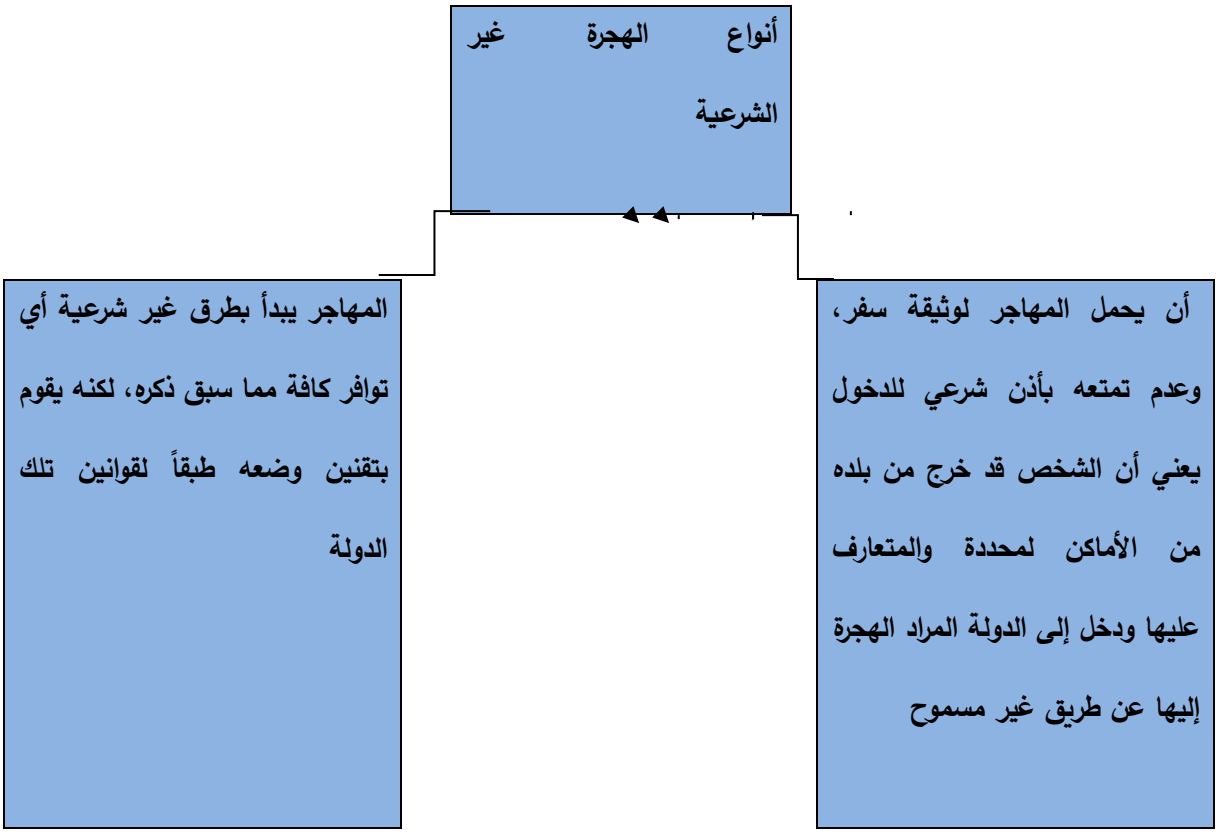
---

[1]. بوساحة عزوز،"اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية دراسة ميدانية بجامعة باتنة"،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة منتوري بقسطنطينية،الجزائر،2008،ص120-121.

[2]. محمد الصافي،إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل الطرد والجذب خلال القرن العشرين:المغرب نموذجاً،**مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية**،المجلد 1،العدد3،(المغرب:2021)،ص5

عن دوافع وأسباب الشباب لهذه الهجرة، منها ازدياد أعداد الشباب في العالم الثالث، ونقص فرص العمل، وزيادة الفوارق بين الدول الغنية والفقيرة ومن الدول الأكثر عرضة لهذا النوع من الهجرة هي الدول الأوربية[1].

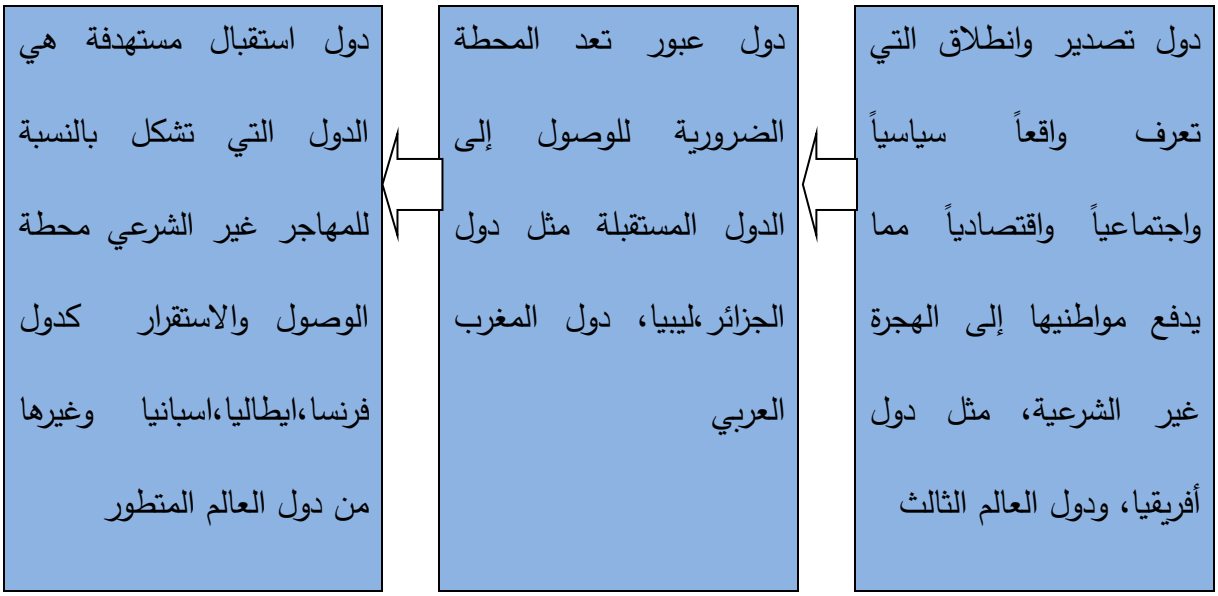
وللهجرة غير الشرعية نوعين موضحة أدناه.



المصدر:إعداد الباحثة بالاعتماد على: عادل السيد محمد علي،آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي،**مجلة الشريعة والقانون**،المجلد1،العدد33،(مصر:2018)،ص852.

وعند الحديث عن الهجرة غير الشرعية يجب التمييز بين ثلاث أشكال من الدول وهي:

[1].خديجة بتقة،"السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية،رسالة ماجستير غير منشورة"،جامعة محمد خضر بسكرة،الجزائر،2014، ص31.



المصدر :إعداد الباحثة بالاعتماد على:مراد بن قيطة،محمد أمين بن جيلاني،تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا،**مجلة دفاتر المتوسط**،المجلد2،العدد1،(الجزائر :2015)،ص1.

جدول(1)عدد المهاجرين غير الشرعيين من دول الشمال الأفريقي إلى بعض الدول الأوربية لسنة (2015)

الدولة	فرنسا	ايطاليا	ألمانيا	اسبانيا	بلجيكا	هولندا	المملكة المتحدة
المغرب	926466	425238	114552	699800	93012	172291	23519
الجزائر	1430656	22471	23272	55306	12054	3975	26826
تونس	388598	107671	41332	2734	5730	4568	6606
ليبيا	2351	36222	4471	966	236	908	17684

المصدر :حريدي صبرية،الهجرة غير الشرعية من منظور أوربي: ظاهرة اجتماعية أم تهديد امني؟،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**،المجلد 6،العدد1،(الجزائر :2019)،ص11.

الجدول أعلاه يبين الدول المصدرة للهجرة غير الشرعية والدول المستقبلة للهجرة مع بيان أعداد المهاجرين إلى دول أوربا خلال عام 2015، ومن الدول المصدرة للهجرة هي المغرب والجزائر وتونس وليبيا أما الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين هي دول الاتحاد الأوربي كفرنسا وايطاليا وألمانيا واسبانيا وبلجيكيا وهولندا والمملكة المتحدة.

جدول (2) مسالك العبور للهجرة غير الشرعية خلال عامي 2015- 2016

المعابر	الدولة	2015	2016
المعبر الشرقي للمتوسط	اليونان	40297	156157
المعبر الشرقي للمتوسط	قبرص	269	28
المعبر المركزي الرئيسي	ايطاليا	47449	37363
المعبر الغربي	اسبانيا	3845	1063
المجموع		91860	194611

المصد:حريري صبرية،مصدر سبق ذكره،ص13.

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود معابر للهجرة غير الشرعية هو المعبر الشرقي للمتوسط والمعبر المركزي الرئيسي والمعبر الغربي .حيث بلغ عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى اليونان عن طريق المعبر الشرقي للمتوسط في عام 2015 40297 مهاجر وفي عام 2016 بلغ عدد المهاجرين من المعبر نفسه إلى اليونان 156157 مهاجر. وبلغ عدد المهاجرين إلى قبرص عن طريق المعبر الشرقي خلال عام 2015 269 وفي

عام 2016 بلغ 28. وبلغ عدد المهاجرين إلى ايطاليا عن طريق المعبر المركزي الرئيسي خلال عام 2015 47449 وفي عام 2016بلغ عدد المهاجرين 37363 . أما المعبر الغربي فقد بلغ عدد المهاجرين إلى اسبانيا في عام 2015 3845 مهاجر وفي عام 2016 بلغ عددهم 1063 مهاجر.

المطلب الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

للهجرة غير الشرعية العديد من الأسباب بعضها اقتصادية وبعضها سياسية وبعضها أمنية وبيئة وصحية و تنقسم إلى قسمين.

أ- العوامل الدافعة والتي تكون سبب في الدفع إلى الهجرة

1- سياسية أمنية: يتمثل في عدم استقرار الأوضاع الأمنية في دول المصدر، ونشوب حروب ونزاعات داخلية وما يتعرض له المدنيون أثناء الحروب من مخاطر تهدد حياتهم كالاضطهاد، والقمع، مما يدفع إلى الهجرة بحثا عن الأمان في دول أخرى، وكذلك استبداد بعض الأنظمة السياسية في الدول المصدر وما ينجم عنه تعسف واضطهاد سياسي ومصادرة للحقوق والحريات وسعي بعض المواطنين العمل في خارج الدولة كحركات معارضة لنظام الحكم القائم في الدولة، ولاقت هذه الحركات الدعم والمساندة من بعض الدول الأوربية من خلال السماح لها بالدخول والإقامة، ومن الآثار السياسية القسرية التي تدفع إلى الهجرة التدخل العسكري الخارجي في أي دولة أو مجموعة دول في شؤون دولة أخرى بالإضافة إلى فرض عقوبات دولية على مجتمع من المجتمعات، أو قد تكون الهجرة سببها أفراد ينتمون إلى جماعة أو قومية كانت تحكم بلد ما في فترة سابقة لقيام ثورة ضدها لتأثر مركزها أو مصالحها فتكون الهجرة الحل للخلاص من العقاب[1].

2- اجتماعية ديمغرافية: تتمثل الأسباب **الاجتماعية** بالتنوع ألاثني والديني واللغوي والتي تؤدي إلى حدوث صراعات بين القبائل المستوطنة داخل المنطقة بالإضافة إلى صراع حول الموارد خاصة المياه من اجل الحصول على فرص أليق بالحياة والتدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة، وتدهور الصحة والتعليم، فيؤدي

[1].محمد عبد الحفيظ الشيخ،السياسات والآليات الأوربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية،**مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل–المركز الديمقراطي العربي**،المجلد1،العدد3، (ليبيا:2018)،ص123–124.

إلى انتشار الأمية والبطالة والفقر، وبالتالي هروب السكان من هذه الأوضاع للبحث عن فرص أفضل للحياة، أما الأسباب **الديمغرافية** تتمثل بتزايد نسب الولادات في بعض الدول وارتفاع نسبة الخصوبة التي تقدر بسبعة أطفال للمرأة في سن الإنجاب[1].

3- اقتصادية: تتمثل بالفقر الذي تعاني منه بعض الدول مما يدفع بها إلى الهجرة إلى غير دولة إضافة إلى ذلك انخفاض في مستوى الدخل والبطالة، الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المصدرة للمهاجرين واحتياجات العمالة في الدول المستقبلة للعمالة، مما يؤدي إلى ترك أوطانهم وهجرتهم إلى دول أخرى التي يجدون فيها فرص عمل لكسب الرزق، إذ يرتبط الوضع الاقتصادي في معظم الدول المرسلة للمهاجرين بالوضع الديمغرافي، إذ يرتفع معدل النمو السكاني بصورة تواكب النمو في الدخل القومي مما يؤدي إلى عجز الدولة عن الوفاء بمتطلبات هذه الأعداد السكانية الهائلة والمتزايدة وينخفض مستوى المعيشة ويدفع بالكثير إلى البحث عن فرص عمل أفضل في مكان أو دولة أخرى، فالبطالة تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة من السكان خاصة فئة الشباب والحاصلين على مؤهلات علمية جامعية من بلادهم بحثاً عن فرص عمل في دول أخرى لقلة أو انعدام فرص العمل في بلادهم[2].

4- بيئية: تتمثل بالجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية فيضانات براكين وهذا يترك أثره ويلحق أضرار بالقطاع الزراعي [3].

5- دينية: تتمثل في الأفراد والجماعات التي تدين بديانات سماوية أو عقائد روحية مثال على ذلك هجرة الرسول (محمد صلى الله عيه وسلم) وأصحابه من مكة إلى المدينة المنورة، وهجرة المسلمين الأوائل إلى الحبشة حفاظاً على العقيدة والابتعاد من الأذى، كذلك مثال أخرفي العصر الحالي ما تقوم به إسرائيل من ترويج باسم الدين للجاليات اليهودية في جميع أنحاء العالم بالهجرة إلى فلسطين على أنها ارض الميعاد واستخدام أساليب دعائية كبحثهم عن هيكل سليمان لحث اليهود للهجرة إلى فلسطين[4].

---

[1]. خيرة ويفي،ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة:دراسة في الأسباب،التداعيات وسبل المكافحة،**مجلة المعيار**،العدد59،(المغرب:2021)،ص281 .

[2]. رابح طيبي،"الهجرة غير الشرعية(الحراقة)في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي2007،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،2009،ص43.

[3]. المصدر نفسه ،ص43.

[4].عبد الرزاق محمد إسماعيل العمراني،**العمل القنصلي في القانون والممارسة وتطبيقه في الجمهورية اليمنية**،ط1(صنعاء:دار النشر للجامعات،2012)،ص158.

6- نفسية : تتمثل في الانبهار بالرفاه الذي تعيشه غيرهم من الشعوب لاسيما في الدول التي تعيش حروب وصراعات داخلية وطريقة عيشهم والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب ومن هذه الأسباب النفسية هي ظروف نفسية تخص الشاب وتولد يأسا وإحباطا يشعر به الشاب، والإغراء الذي يتلقاه الشباب البلد الأخر والصعوبات والعراقيل الكبيرة الغير قانونية المتمثلة في الحصول على تأشيرة لزيارة العالم الغربي فالظروف التي يعيشها الفقر والبطالة تدفع به إلى اليأس والإحباط وهذا يدفعه إلى الهجرة للتخلص من الظروف التي يعيشها[1].

ب- العوامل الجاذبة للهجرة تشمل العديد من العناصر:[2].

1- **صور نمطية مشرقة لدول المتصدر:** الانبهار بهذه الصور التي تروج عن البلد المقصد، أصبحت بمثابة الفردوس المفقود والسبيل الوحيد للخلاص من البطالة والتهميش، من خلال الانبهار بدنيا الأخر وطريقة عيشه والرغبة في محاكاته في سياق الاغتراب، وهذا يدفع بتأجيج الرغبة لدى بعض الأفراد في الهجرة والمخاطرة، وسائل الإعلام تلعب دوراً في رسم هذه الصورة النمطية مثلما رسمت صورة متفائلة قبل عقود عن أوربا والغرب، وأظهرت انه بلد الحقوق والحريات وكل معاني الإنسانية والحضارة.

2- **نجاح المغتربين المهاجرين:** العائدين من أوربا وأثار النعمة البادية عليهم هي نوع من الاستقرار لنجاح تجاربهم، وهذا الإغراء المادي العائد لأوربا نجده أكثر لدى الفئات المحرومة فيصبح حافزاً لهم على التفكير لخوض تجارب جدية.

3- **سوق العمل:** دول الشمال تتميز في زيادة الطلب على العمل في بعض قطاعات العمل والمهن، فتلجا أسواق العمل على استيراد المهاجرين بسبب عدم قدرة العرض على الطلب، خاصة تزايد عوامل الهرم والشيخوخة فتضطر بعض دول الاستقبال للبحث عن العمالة الأجنبية لتعويض نقص العرض نتيجة صغر

[1].خليل علي أبو جراد،**ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)**ط1،(برلين:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2019)،ص75.

[2].خديجة بتقة،،مصدر سبق ذكره،ص40

حجم السكان مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة، إضافة إلى ذلك عزوف مواطني الدول الاستقبال الاشتغال بمهن معينة لخطورتها أو لقلة وضعها الاجتماعي مما يؤدي إلى زيادة الطلب على استقبال مهاجرين يقبلون الاشتغال بها.

المطلب الثالث: اثار الهجرة غير الشرعية وسياسات الدول لمواجهتها

للهجرة غير الشرعية العديد من الآثار الأمنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية التي تترك آثارها على الدول المستقبلة للمهاجرين ومن هذه الآثار هي.

أولاً: اثار الهجرة غير الشرعية

1- من الناحية الأمنية : شبكات العبور قد تؤدي إلى ظهور جماعات قد تستغل المهاجرين في عمليات إرهابية، واستغلالهم من الناحية الجسدية، أما بيعهم لجهات أخرى تقوم بإرسالهم إلى مناطق نزاع أو تحضيرهم للقيام بعمليات إرهابية في الدولة المستقبلة، أو تستخدمهم في شبكات لتجارة المخدرات، حيث تزداد معدلات الجريمة في الأقاليم التي يقيم فيها المهاجرين غير الشرعيين كون الشخص المتواجد في بلد ما بطريقة غير شرعية سيجد صعوبة للحصول على عمل فيدفع به إلى ممارسة السرقة،الاحتلال، النصب فيتجه إلى استعمال العنف الجسدي بهدف الحصول على مصادر للأموال[1].

2- من الناحية الاجتماعية والصحية: الهجرة تؤدي إلى التغير في التركيبة الاجتماعية في دولة المهجر ودولة المنشأ يترتب عليها انتقال العناصر الثابتة في المجتمع خاصة الذكور إلى دولة المهجر فيؤثر سلباً على المجتمع المهاجر منه واليه، وتؤدي إلى تغيير الخريطة السكانية لضخامة عدد المهاجرين بالنسبة للسكان الأصليين، وازدواجية الولاء لدى المهاجرين، وتؤدي الهجرة إلى تزايد أعداد الأمية في الدولة المهاجر

[1].بوزرق احمد،حجاج مليكة،أسباب الهجرة غير الشرعية وأثارها،**مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**،المجلد1،العدد9،(الجزائر:2018)،ص286.

إليها لعدم كفاية الخدمات التعليمية والصحية لتغطية احتياجات السكان الأصليين والمهاجرين ،تكتل المهاجرين غير الشرعيين سيؤدي إلى بروز أحياء عشوائية فوضوية تنشر فيها مختلف الممارسات غير الأخلاقية مما يؤثر على مكونات وقيم مجتمع الدولة المستقبلة ، إضافة إلى ذلك نقل الأمراض التي يحملها المهاجرين كالايدز والكوليرا[1].

3-من الناحية الاقتصادية: تتأثر كل من الدولة المهاجر منها والدولة المهاجر إليها وتتأثر موازين المدفوعات في كليهما، إنهم يزاحمون الأيدي العاملة في الدولة المستقبلة خاصة في شركات القطاع الخاص يلجا إليها أصحاب العمل لتدني أجورهم فينعكس ذلك على الدولة المضيفة فيؤدي إلى انتشار البطالة وتؤثر الهجرة كذلك على الدولة المهاجر منها خاصة أصحاب الكفاءات وهذا يؤثر سلباً على اقتصادهم لعدم الاستفادة منهم ,الممارسات غير القانونية التي يمارسها بعض المهاجرين يؤدي إلى بروز العمالة غير المشروعة خاصة في ورشات البناء، المطاعم لكونها عمالة رخيصة الثمن مما يؤثر في نسب التوظيف في البلد المستقبل، وظهور شركات وهمية للنصب والاحتلال[2].

المطلب الرابع: سياسة الاتحاد الأوربي على مستوى السياسة الخارجية لمواجهة الهجرة غير الشرعية

اتخذ الاتحاد الأوربي العديد من الإجراءات والأساليب لغرض التصدي للهجرة غير الشرعية والحد منها أو وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها العديد من الأساليب والإجراءات.

---

[1].سليم بلحماش،الجهود الاورو- متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية،**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**،المجلد4،العدد3،(الجزائر:2019)،ص124-125.

[2]. محمد حسن خمو،هيرش فاضل شاكر،الهجرة غير الشرعية واليات المكافحة الدولية(المنظمات العالمية والاتحاد الأوربي انموذجاً)،**المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز**،المجلد7،العدد2(دهوك:2019)،ص200.

تتمثل السياسات الأوربية على مستوى السياسات الخارجية بالتعاون الاورو متوسطي واخذ التعاون الاورو متوسطي في مجال الهجرة غير الشرعية العديد من الأشكال وهي[1].

أ- مساعدة المهاجرين غير الشرعيين من العودة :هذه السياسة شرعت في السبعينات في القرن الماضي حيث وصل الأمر إلى انتهاج أوربا سياسة مزدوجة تجاه المهاجرين غير الشرعيين على اثر الأزمة الاقتصادية كغلق الحدود أمام وصول المهاجرين الجدد، تحفيز المهاجرين غير الشرعيين على العودة إلى أوطانهم من خلال منح مساعدات وتسهيلات لهم للعودة إلى بلادهم وتوجهت هذه المساعدات إلى المهاجرين غير الشرعيين الذين يعانون من البطالة كما حصل عام 2004 عندما عاد أكثر من 1000 مهاجر غير شرعي من ايطاليا إلى ليبيا بالطائرات .

ب- تكثيف التعاون في مجال إيقاف ومراقبة الهجرة غير الشرعية: دول الاتحاد الأوربي لجأت إلى تقليص من المهاجرين غير الشرعيين التي تؤثر على حريات وحقوق الإنسان وتتمثل هذه السياسة في الطرد، الاعتقال، التعاون مع الشرطة لمراقبة الحدود للدول المصدرة للمهاجرين غير الشرعيين في إطار سياسة الدول غير الآمنة مثال على ذلك تطبيق قانون التعاون عبر البحر الأبيض المتوسط الذي وقع بين ايطاليا وليبيا على اعتبار ليبيا منطقة عبور للهجرة غير الشرعية إلى أوربا .

ت- سياسة الجوار الأوربية:هذه السياسة انبثقت عن المشروع الأوربي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، يعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوربية في 2003 الوثيقة الرسمية الموسومة ب"أوربا الموسومة والجوار:إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في إقامة حوار سياسي واجتماعي مع الدول المجاورة في الشرق ودول الجنوب" الهدف من هذه السياسة هو إقامة حوار سياسي واجتماعي مع دول

[1]. أمبارك ادريس طاهر الدغاري،مخاطر الهجرة غير الشرعية في أفريقا إلى أوربا والسياسات المتخذة لمكافحتها،**المجلة الليبية العالمية**،العدد8،(ليبيا:2016)،ص16-17.

الجوار والتركيز على العلاقات التجارية والاقتصادية وتطور سياسة الجوار في وقت لاحق وتم توثيقها في بيان صدر تحت عنوان"استجابة جديدة حيال جوار متغير" هذه السياسة تضمنت دعائم عديدة من أهمها دعم التقدم نحو الديمقراطية، وتكثيف التعاون السياسي والأمني، وفي مسالة الهجرة غير الشرعية، سياسة الحوار الأوربية الجديدة، تسعى لمعالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير الشرعية والتخفيف منها والعمل على إعادة من ليس له حق الإقامة في الاتحاد الأوربي إلى بلده بصورة كريمة، إضافة إلى ذلك إبرام اتفاقيات إعادة القبول مع الدول المصدرة للهجرة[1].

ولتوضيح الدور الذي قام به الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية انشأ الاتحاد الأوربي **(الصندوق الائتماني الأوربي للطوارئ من اجل إفريقيا)** لمحاربة الهجرة غير الشرعية ضخ أموال الصندوق بهدف معالجة الأسباب الأساسية والجوهرية وراء الهجرة غير الشرعية مما يقلل من إقدام الأفارقة على التوجه إلى أوربا ومنذ إنشاء الصندوق وحتى انتهاء العمل به في كانون الأول عام 2021 تم إطلاق أكثر من 250 مشروعاً، وكانت أهداف هذا الصندوق هو معالجة الأسباب الأساسية للهجرة ومنع ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بهم وتعزيز حماية النازحين والفارين من بلادهم وتعزيز التعاون لعودة المهاجرين وإعادة دمجهم في بلادهم، ودعم جهود تعزيز الاستقرار في الصومال والسودان وجنوب السودان ومنطقة الساحل وبعد أن تم إنشاء الصندوق الاتحاد الأوربي سجل معدل اقل لعبور المواطنين الأفارقة للحدود بشكل غير شرعي. الصندوق أطلق مشروع بقيمة 54 مليون يورو يجرى تنفيذه في السودان من قبل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة وقدم مساعدات غذائية لأكثر من 1,1 مليون شخص **(الصندوق الائتماني الأوربي للطوارئ**

[1]. بن موسى نبيل،غليسي أحلام،إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية،**مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**،العدد2،(الجزائر:2020)،ص254-255.

من اجل إفريقيا) حجم التمويل 5,2 مليار يورو ويكون حسب القضايا إدارة الهجرة 24%، الحوكمة ومنع النزاعات 20%، تعزيز الاقتصاد وفرص العمل 10%، تعزيز المرونة 17%[1].

انتهجت دول الاتحاد الأوربي سياسة الإنفاق على المشروعات الإنمائية في الدول المصدرة للمهاجرين وناقش وفد من خبراء الهجرة الأوربية التابع للاتحاد الأوربي المساعدة الإنمائية التي تعهد بها الاتحاد حول الهجرة للسودان ودول القرن الإفريقي، هذه المساعدات هي لعلاج الأسباب الجذرية للهجرة، كالنزاعات والفقر وعدم الاستقرار في منطقة القرن الإفريقي، وبناء قدرات بلدان القرن الإفريقي، وأطلق تبرعات من الاتحاد الأوربي لإفريقيا بقيمة 1,8 مليار يورو، بمساهمات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والجهات المانحة استعانت الدول الأوربية بالولايات المتحدة لمساعدتها في منع تسلل المهاجرين أكد "جون كيري" أن لولايات المتحدة الأمريكية ستقوم بتوجيه سفينة حربية إلى بحر ايجة للمشاركة في الفعاليات الخاصة بمكافحة الهجرة غير الشرعية[2].

الخاتمة:

أصبحت الهجرة غير الشرعية واحدة من التحديات تواجهها العديد من دول العالم لاسيما الدول الأوربية وأصبحت تشكل خطراً عليها نتيجة الآثار المترتبة عليها من كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والأمنية والصحية، ولهذا شرعت العديد من الدول ومنها الاتحاد الأوربي بأتباع العديد من السياسات للحد من مخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتطبيق هذه السياسات قلل من تدفق أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الاتحاد الأوربي.

---

1. صندوق أوربي من اجل إفريقيا فهل ينجح في وقف الهجرة،DW،2022/4/13،متاح على الرابط،https://amp-dw-com.cdn.ampproject.org/v/s/amp.dw.com/ar.،تاريخ الاطلاع(2023/1/5).

2. الهجرة غير الشرعية.. الدول العربية منبعاً وأوربا مقصداً،الوطن،2016/5/16،متاح على الرابط، https://alwatan.com/detalls/126283،تاريخ الاطلاع(2023/1/7).

في ختام هذا الموضوع، يجب أن نعي أن الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا أمر يعد تحديًا كبيرًا للاتحاد الأوروبي وللدول الأعضاء فيه. فالتدفق المستمر للمهاجرين يضع ضغوطًا كبيرة على الاقتصادات والمجتمعات المضيفة، وقد يؤدي إلى تفاقم الصراعات الاجتماعية والثقافية.

ولقد اتخذ الاتحاد الأوروبي سياسات صارمة لمواجهة الهجرة غير الشرعية، منها تشديد الرقابة على الحدود وتطوير التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، وتوفير الدعم المالي والفني لدول المنشأ والعبور لتعزيز الاستقرار فيها.

على الرغم من ذلك، فإن الهجرة غير الشرعية لا تزال مستمرة، وهو ما يستدعي تبني سياسات أكثر فعالية وشمولية للتعامل مع هذه الظاهرة. فعلى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء تحمل مسؤوليتهم وتعزيز جهودهم لمكافحة الفقر والظلم وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في دول المنشأ، بما يساعد على تقليل حجم التدفقات غير الشرعية.

وعلى الدول الأوروبية أيضًا أن تعمل على تكثيف جهودها لتسهيل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين الذين ينجحون في الوصول إلى أراضيها، وتقديم الدعم اللازم لهم لبناء حياة جديدة ومستقرة في بيئة مختلفة.

Conclusion:

Illegal immigration has become one of the challenges facing many countries around the world, especially European countries, and it has become a threat to them due to the economic, social, security, and health consequences it entails. Therefore, many countries, including the European Union, have implemented many policies to reduce the risks of illegal immigration, and applying these policies has reduced the flow of illegal migrants to EU countries.

In conclusion, we must acknowledge that illegal immigration to Europe is a major challenge for the European Union and its member states. The continuous influx of migrants puts great pressure on host economies and societies, and may

lead to the exacerbation of social and cultural conflicts. The European Union has adopted strict policies to confront illegal immigration, including tightening border controls, developing security cooperation among member states, and providing financial and technical support to origin and transit countries to enhance stability. However, illegal immigration continues, which requires the adoption of more effective and comprehensive policies to deal with this phenomenon. The European Union and its member states must shoulder their responsibility and enhance their efforts to combat poverty and injustice and improve economic and social conditions in origin countries, which would help reduce the size of illegal flows. European countries should also work to intensify their efforts to facilitate the social and economic integration of successful migrants who arrive in their territories and provide them with the necessary support to build a new and stable life in a different environment.

المصادر

أولاً: الكتب

1-خليل علي أبو جراد،**ظاهرة الهجرة كأزمة عالمية (بين الواقع والتداعيات)**ط1،(برلين:المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية،2019)،ص75.

2-عبد الرزاق محمد إسماعيل العمراني،**العمل القنصلي في القانون والممارسة وتطبيقه في الجمهورية اليمنية**،ط1(صنعاء:دار النشر للجامعات،2012).

ثانياً:المجلات

1- نور الدين فلاك،معضلة الهجرة غير الشرعية بين الأطر المفاهيمية والمقاربات النظرية،**مجلة الناقد للدراسات السياسية** ،المجلد5،العدد2،(الجزائر:2022).
2- احمد عبد الله الماضي،ناظر احمد منديل،الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي العام،**مجلة جامعة تكريت للحقوق**،السنة1،المجلد1،العدد2،(تكريت:2017).
3- محمد الصافي،إشكالية الهجرة غير الشرعية بضفتي المجال المتوسطي وجذورها التاريخية بين عوامل
4- الطرد والجذب خلال القرن العشرين:المغرب نموذجاً،**مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية**،المجلد 1،العدد3،(المغرب:2021).
5- محمد عبد الحفيظ الشيخ،السياسات والآليات الأوربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية،**مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل-المركز الديمقراطي العربي**،المجلد1،العدد3، (ليبيا:2018).
6- خيرة ويفي،ظاهرة الهجرة غير الشرعية الأفريقية في دول المنطقة المغاربية في ظل الظروف الإقليمية الراهنة:دراسة في الأسباب،التداعيات وسبل المكافحة،**مجلة المعيار**،العدد59،(المغرب:2021).
7- بوزرق احمد،حجاج مليكة،أسباب الهجرة غير الشرعية وأثارها،**مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية**،المجلد1،العدد9،(الجزائر:2018).
8- سليم بلحماش،الجهود الاورو- متوسطية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية،**مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**،المجلد4،العدد3،(الجزائر:2019).
9- محمد حسن خمو،هيرش فاضل شاكر،الهجرة غير الشرعية واليات المكافحة الدولية(المنظمات العالمية والاتحاد الأوربي انموذجاً)،**المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز**،المجلد7،العدد2(دهوك:2019).
10 -أمبارك ادريس طاهر الدغاري،مخاطر الهجرة غير الشرعية في أفريقا إلى أوربا والسياسات المتخذة لمكافحتها،**المجلة الليبية العالمية**،العدد8،(ليبيا:2016).
11 - حريدي صبرية،الهجرة غير الشرعية من منظور أوربي: ظاهرة اجتماعية أم تهديد امني؟،**المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**،المجلد 6،العدد1،(الجزائر:2019).
12 - بن موسى نبيل،غليسي أحلام،إستراتيجية الاتحاد الأوربي لمواجهة الهجرة غير الشرعية،**مجلة الأبحاث القانونية والسياسية**،العدد2،(الجزائر:2020).
13 - عادل السيد محمد علي،آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي،**مجلة الشريعة والقانون**،المجلد1،العدد33،(مصر:2018).
14 – مراد بن قيطة،محمد أمين بن جيلاني،تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية وأثرها على التنمية في منطقة شمال إفريقيا،مجلة دفاتر المتوسط،المجلد2،العدد1،(العدد:2015).

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

1- بوساحة عزوز،"اتجاهات الطلاب الجامعيين نحو ظاهرة الهجرة الخارجية دراسة ميدانية بجامعة باتنة"،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة منتوري بقسطنطينية،الجزائر،2008.
2- خديجة بتقة،"السياسة الأمنية الأوربية في مواجهة الهجرة غير الشرعية،رسالة ماجستير غير منشورة"،جامعة محمد خضر بسكرة،الجزائر،2014.
3- رابح طيبي،"الهجرة غير الشرعية(الحراقة)في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة "دراسة تحليلية لجريدة الشروق اليومي2007،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،الجزائر،2009.

رابعاً: أوراق العمل المقدمة في المؤتمرات

1- فتحية كركوش،"الحرقة"أو إشكالية الاحتواء والبحث عن الهوية(دراسة تحليلية) في مؤتمر:**موضوعات العلوم الاجتماعية والإنسانية في العالم الإسلامي (أبحاث محكمة)**،المؤتمر الدولي الثاني لمركز البحوث والاستشارات الاجتماعية ،جامعة زايد،دبي،25-27/شباط 2013.

خامساً:المواقع الالكترونية

1- صندوق أوربي من اجل إفريقيا فهل ينجح في وقف الهجرة،DW،2022/4/13،متاح على الرابط،https://amp-dw-com.cdn.ampproject.org/v/s/amp.dw.com/ar.،تاريخ الاطلاع(2023/1/5).

2- الهجرة غير الشرعية.. الدول العربية منبعاً وأوربا مقصداً،الوطن،2016/5/16،متاح على الرابط، https://alwatan.com/detalls/126283،تاريخ الاطلاع(2023/1/7).

Source list

First: books

1- Khalil Ali Abu Jarad, The phenomenon of migration as a global crisis (between reality and repercussions) 1st edition, (Berlin: Center).

The Arab Democrat for Strategic, Political and Economic Studies, 2019), p. 75.

2- Abd al-Razzaq Muhammad Ismail al-Amrani, Consular work in law and practice and its application in the Republic of Yemen, 1st edition (Sana'a: Publishing House for Universities, 2012).

Second: magazines

1- Noureddine Flack, The Dilemma of Illegal Immigration between Conceptual Frameworks and Theoretical Approaches, Al-Naqid Journal for Political Studies, Volume 5, Number 2, (Algeria: 2022).

2- Ahmed Abdullah Al-Madhi, Nazir Ahmed Mandil, International Migration, A Study in the Framework of Public International Law, Tikrit University Journal of Law, Year 1, Volume 1, Number 2, (Tikrit: 2017).

3- Muhammad Al-Safi, The problem of illegal immigration on both sides of the Mediterranean and its historical roots among factors

4- Repulsion and Attraction during the Twentieth Century: Morocco as a Model, Historical Visions for Mediterranean Research and Studies, Volume 1, Issue 3, (Morocco: 2021).

5- Muhammad Abdel Hafeez Al-Sheikh, European policies and mechanisms to combat illegal immigration in light of the repercussions of the Libyan revolution, Journal of African Studies and the Nile Basin - Arab Democratic Center, Volume 1, Issue 3, (Libya: 2018).

6- Khaira Waifi, The Phenomenon of African Illegal Immigration in the Countries of the Maghreb Region in Light of the Current Regional Conditions: A Study of the Causes, Repercussions and Ways to Control, Al-Ma’ir Journal, No. 59, (Morocco: 2021).

7- Bouzarq Ahmed, Hajjaj Malika, Causes and Effects of Illegal Immigration, Journal of the Research Professor for Legal and Political Studies, Volume 1, Issue 9, (Algeria: 2018).
8- Salim Belhamache, Euro-Mediterranean Efforts in the Field of Combating Illegal Immigration, Journal of Legal and Social Sciences, Volume 4, Number 3, (Algeria: 2019).
9- Muhammad Hassan Khamo, Hirsh Fadel Shaker, illegal immigration and international control mechanisms (global organizations and the European Union as a model), the Academic Journal of Nawroz University, Volume 7, Number 2 (Dohuk: 2019).
10 - Embark Idris Taher Al-Daghari, the dangers of illegal immigration in Africa to Europe and the policies taken to combat it, the Libyan International Journal, No. 8, (Libya: 2016).
Haridi Sabria, Illegal Immigration from a European Perspective: A Social Phenomenon or a Security Threat?, Algerian Journal of Political Studies, Vol. 6, No. 1, (Algeria: 2019).
12 - Ben Moussa Nabil, Ghalissi Ahlam, The European Union's Strategy to Confront Illegal Immigration, Journal of Legal and Political Research, Issue 2, (Algeria: 2020).
13 - Adel El-Sayed Mohamed Ali, Mechanisms for Combating Illegal Immigration in Islamic Sharia and Positive Law, Sharia and Law Journal, Volume 1, No. 33, (Egypt: 2018).
14 - Murad Bin Qaita, Muhammad Amin Bin Gilani, The Growing Phenomenon of Illegal Immigration and Its Impact on Development in North Africa, Dafater Al-Mutawasit Magazine, Volume 2, Issue 1, (Issue: 2015).
Third: letters and treatises
1- Bousaha Azzouz, “University Students’ Attitudes Towards the Phenomenon of External Migration, A Field Study at Batna University,” an unpublished master’s thesis, Mentouri University, Constantinople, Algeria, 2008.
2- Khadija Batka, “European Security Policy in Confronting Illegal Immigration, Unpublished Master’s Thesis,” University of Mohamed Khedr Biskra, Algeria, 2014.

3- Rabih Tibi, “Illegal Immigration (Harragas) in Algeria through the Written Press,” an analytical study for the daily Al-Shorouk newspaper 2007, an unpublished master’s thesis, University of Algiers, Algeria, 2009.
Fourth: Working papers presented at conferences
1- Fathia Karkoush, “Haraqa” or the problem of containment and the search for identity (analytical study) in a conference: Topics of Social and Human Sciences in the Islamic World (referred research), The Second International Conference of the Center for Research and Social Consultation, Zayed University, Dubai, 25-27/ February 2013.
Fifth: Websites
1- A European fund for Africa, will it succeed in stopping migration, DW, 4/13/2022, available at the link, https://amp-dw-com.cdn.ampproject.org/v/s/amp.dw.com /ar. View date (5/1/2023).
2- Illegal immigration.. Arab countries as a source and Europe as a destination, Al-Watan, 16/5/2016, available at the link, https://alwatan.com/detalls/126283, dated (7/1/2023).